التأويل البعيد القريب وأثرهما في الحكم الأصولي

م.د. نبيل محمد غريب شبيب الزبيدي
كلية التربية – جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : 2011/2/13 ؛ تاريخ قبول النشر : 2011/5/5

ملخص البحث :

البحث يهدف إلى تحديد مفهوم التأويل البعيد والقريب ودراستهما وأثر كل منهما في الحكم الأصولي المراد معرفته في المسائل الفقهية الفرعية وقبول التأويل أو رده في تلك المسائل باعتبار الأدلة التي تستند إليها وترجيحها واعتبار الرأي المرجوح موهوماً بعيداً في تأويله والنظر في عموم أسباب الخلاف وأثرها ، وذكر ضوابط أو شروط التأويل الصحيح .

the Concept of Interpretation the Near and the Distant and its Effect of Fundamentalist Rule

Lecturer Dr. Nabeel M. G. Sh. Alzobaidy
College of Education / University of Mosul

Abstract:

The research aims to define the concept of interpretation , the near and the distant .Also, study the impact of each of them in the fundamentalist rule that one wants to know in subsidiary doctrinal matters accept the interpretation or a response in such matters as the significance of which they are based and weighted, and consider the correct opinion as something imaginative and far in its interpretation .Also, considering the general reasons for the dispute and its impact, and mentioning the disciplines or the conditions of the correct interpretation .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آل بيته الأخيار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فقد اخترت بحث التأويل البعيد والقريب وأثرهما في الحكم الأصولي ، وذلك للنظر في سبب اختلاف الأصوليين أو الفقهاء وذلك تبعاً للتأويل وأثره في الحكم الأصولي، فأنا نجد أهل العلم يختلفون في حكم المسائل الفقهية الفرعية اعتماداً على الأدلة التي يتوصل إليها كل فريق منهم ، وقوتها وضعفها قبولها أو ردها واعتماد الرجحان فيها فالمسائل الفقهية تأول بالدليل ، وقد يكون ذلك التأويل قريباً أو بعيداً ، لذا اقتضى منا البحث في هذا الموضوع للوصول إلى ماهية الخلاف واثر تلك الماهية في الحكم الأصولي وأسباب الخلاف .

وعلى الرغم من أن التأويل قد ذكر في كتب الأصول المعتمدة أو المراجع الأصلية إلا أنني لم أجد له بحثاً مستقلاً يستشف منه طالب العلم عن سبب الخلاف بين الأصوليين والفقهاء، واثر ذلك الخلاف في الحكم الأصولي .

لذا تناولت في بحثي هذا شروط التأويل وبيانه في جملة من النماذج الفقهية الفرعية ، وسبب الخلاف على شكل نقاط مهمة ودقيقة، ومما ينبغي الإشارة إليه أن التأويل قد نجده في المسائل الاعتقادية والمسائل الفقهية الفرعية، والتي ذكرتها كتب العقيدة والفقهاء إلا أنني اكتفيت بذكر نماذج في الفروع الفقهية والخلاف فيها .

وأما المسائل الاعتقادية وتأويلها والخلاف فيها ، فقد أحلت القارئ الكريم لمصادر ذكرت بعضها منها فليس موضوع بحثنا النظر في القضايا الاعتقادية على وجه الخصوص .

وقد قسمت بحثي هذا " التأويل البعيد والقريب وأثرهما في الحكم الأصولي " على ثلاثة مباحث، وكل مبحث ذكرت فيه مطالب عدة، وقد تناولت في المبحث الأول تعريف التأويل والألفاظ ذات الصلة ، وأما المبحث الثاني ، فبينت فيه شروط التأويل وأنواعه ومجال التأويل على مطالب.

وأما المبحث الثالث، فسميته أثر التأويل البعيد والقريب في الحكم الأصولي مع نماذج تطبيقية وأسباب الخلاف، وذكرت فيه أثر التأويل في الحكم الأصولي ونماذج من المسائل الفقهية الفرعية التي احتملت التأويل وأسباب الخلاف في القول بالتأويل البعيد والقريب .

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيه ، إنه نعم المولى ونعم النصير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خطة البحث

وبعد: فهذا بحث سميته التأويل البعيد والقريب وأثرهما في الحكم الأصولي ، ويتكون من مقدمة شملت أهمية هذا الموضوع، وجعلته مكون من ثلاثة مباحث وكل مباحث مقسم إلى مطالب عدة وخاتمة .

المبحث الأول: التأويل ،تعريفه والألفاظ ذات الصلة وفيه تمهيد ومطلبان :
المطلب الأول: تعريف التأويل لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة .

المبحث الثاني: التأويل، شروطه، مجاله وأنواعه وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: شروط التأويل

المطلب الثاني: مجال التأويل

المطلب الثالث: أنواع التأويل

المبحث الثالث: أثر التأويل البعيد والقريب في الحكم الأصولي مع نماذج تطبيقية وأسباب الخلاف ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أثر التأويل البعيد والقريب في الحكم الأصولي

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية للتأويل البعيد والقريب

المطلب الثالث : أسباب الخلاف

المبحث الأول : التأويل ، تعريفه والألفاظ ذات الصلة

تمهيد :

قبل الحديث عن ماهية التأويل لابد من الإشارة إلى أهمية بحث التأويل البعيد والقريب وأثرهما في الحكم الأصولي على التفصيل، فإن كثيراً من الخلافات الفقهية الفرعية تعود إلى الخلاف في حجية الأدلة ومدى تأويل النص أو حمله على ظاهره وعدم تأويله .

كما أن النصوص التي قصدها علماء الأصول لتأويلها تمثلت بالنصوص الظنية، وأما النصوص القطعية فلا مجال لتأويلها لأنها دلت على معناها قطعاً .

إن قبول الحكم وعدم قبوله يعتمد على الدليل الذي يستند إليه كل رأي من الآراء فالتأويل القريب يعتمد على أدنى دليل ، وأما التأويل البعيد فإنه بحاجة إلى دليل أقوى كي يتسنى قبول التأويل البعيد، لذا فإن الضعف يعتري الأخير تبعاً للدليل فهو بحاجة إلى مرجح أقوى .

ولبيان موضوع البحث ذكرت نماذج فقهية تطبيقية بينت فيها بعضاً من التأويلات القريبة والبعيدة والتي بها حكمنا عليها بالقبول وعدم القبول تبعاً لقوة الدليل الذي به يتأول النص عن

ظاهره والعام عن خصوصه والمطلق إلى المقيد والحقيقة إلى المجاز على خلاف بين الأصوليين في قبول ذلك التأويل وعدم قبوله، وأن القول الراجح يعد من قبيل الظن الراجح الذي يعمل به. فالظن يراد به اصطلاحاً : (الاعتقاد الراجح من التردد بين أمرين مع احتمال النقيض)⁽¹⁾. ويقول ابن نجيم الحنفي (وغالب الظن عند الفقهاء ملحق باليقين)⁽²⁾ . وأما الوهم والشك والتخيل فلا اعتبار بها ، فالقول المرجوح يعد وهماً لا اعتبار به إذ قالوا في تعريف الوهم : الطرف المرجوح في طرفي الشك⁽³⁾ . (تجويز أمرين أحدهما أضعف من الأخر)⁽⁴⁾ .

والشك هو: (اسم لاحتمالين فأكثر مستوية)⁽⁵⁾ فالشك أيضاً لا يعمل به حتى يترجح احد الأمرين فلا مزية لأحدهما على الآخر، وكما هو معلوم فإن الوهم والشك والتخيل من أقسام التصورات لعدم وجود الإذعان لها أو التسليم لدى المخاطب .

المطلب الأول: تعريف التأويل لغة واصطلاحاً

فالتأويل في اللغة: مصدر مشتق من الفعل آل يؤول ، وآل الشيء إلى كذا، أي رجع وعاد، ومنه قوله تعالى: **جِئْ عِىْ كِىْ** ⁽⁶⁾، أي ما يؤول إليه ، ومنه يقال: تأول فلان الآية أي نظر إلى ما يؤول إليه معناها وفسرها ، فهي تعني التفسير والبيان . أما المفسرون ، فأكثرهم عرفها بمدلولها اللغوي الذي بمعنى التفسير والبيان يقول ابن تيمية إشارة إلى ما ذكره مجاهد في تفسير قوله تعالى **جِئْ عِىْ كِىْ** ⁽⁷⁾ إن هؤلاء يعلمون تأويل المتشابه في تفسير القرآن الكريم وبيان معنى المتشابه وأنه مما يعلمه الراسخون⁽⁸⁾ .

(1) نهاية الوصول في دراسة علم الاصول: 43/1 للأرموي الهندي ط2، السعودية، مكتبة نزار الباز ، 1999م، الحاصل للأرموي: 232/1، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي، 1994م ، البحر المحيط: 74/1 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط1، 1409هـ، شرح الكوكب المنير: 76/1 ، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد ، السعودية ، العكيان ، 1997م، قواطع الأدلة : 23/1 تحقيق : محمد حسن الشافعي، الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ.

(2) الأشباه والنظائر: 95 لابن نجيم ، المكتبة العلمية ، بيروت ، 1985م
(3) ينظر المحصول : 6/1 للرازي، الكتب العلمية ، بيروت ، ط1420هـ ، بيروت ، البحر المحيط: 62/1، شرح البدخشى (مفاهيم العقول) : 33/1، ط1، بيروت /العلمية ، 1984م .
(4) غمر عيون البصائر : 193/1 للحموي ، بيروت، العلمية، 1985م .
(5) شرح تنقيح الفصول : 86 ، الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1428هـ ، كشف الأسرار: 5/1 للنسفي ، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق ، مصر ، ط1 ، 1316هـ ، نهاية السؤل: 13، قواطع الأدلة: 23/1 .
(6) سورة آل عمران ، جزء من الآية (7) .
(7) سورة آل عمران ، جزء الآية (7) .
(8) ينظر مجموع الفتاوى : 68/4.

والأصوليون عرفوا التأويل بتعريفات عدة يقول الآمدي، والتأويل هو: (حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له لدليل يعضده) (1).

وعرفه ابن الحاجب: (التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، وإن أردت الصحيح زدت بدليل يصير به راجحاً) (2).

ومثله عرفه ابن السبكي: (حمل الظاهر على المحتمل المرجوح) وأضاف فإن حمل عليه لدليل فصحيح، أو لما يظن دليلاً ففاسد، أو لا دليل فلعب (3).

وعرفه الفتوحى: (حمل معنى ظاهر اللفظ على معنى محتمل مرجوح) (4) وقال في الشرح أنه يشمل التأويل الصحيح والفاسد.

وعرفه ابن قدامة: (صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر) (5).

وتعريف ابن قدامة هو الذي نميل إليه: (صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر) أي نقل اللفظ عما يدل عليه ظاهره إلى معنى آخر، وهو قيد احترازي عن حمل اللفظ على المعنى الذي يدل عليه ظاهره، والظاهر احتراز عن صرف اللفظ المشترك من أحد مدلوليه إلى الآخر فإنه لا يسمى تأويلاً وقوله (إلى احتمال مرجوح به) أي المعنى الذي يصرف إليه اللفظ فهو غير مدلول الظاهر، ولكن اللفظ يحتمل ذلك المعنى إلا أن ذلك الاحتمال مرجوح وليس راجح، ولفظه (احتمال) احتراز عن صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى ما لا يحتمله اللفظ، فلا يكون تأويلاً صحيحاً.

وقوله (لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر) أي أن صرف اللفظ عن مدلول ظاهره إلى معنى آخر مرجوح يحتمله اللفظ بسبب دليل يعضده، فصار المعنى المرجوح راجحاً، وقوله (لاعتضاده بدليل) قيد يخرج به التأويل من غير دليل فإنه تأويل فاسد، والدليل قد يكون قطعياً أو ظنياً، ولا مجال للتأويل الأصولي في القطعيات والذي لا يرد عليها احتمال مطلقاً من الأصول والقواعد التشريعية العامة المحكمة، والقواعد الفقهية التي ثبت باستقصاء الأحكام الجزئية وتلقاها الأئمة بالقبول والعمل أو الأحكام المعلومة من الدين

(1) الأحكام للآمدي: 50/3، الكتب العلمية، بيروت، ط5، 1426هـ.

(2) شرح مختصر المنتهى: 146/3، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ.

(3) جمع الجوامع: 81/2، الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ، الإبهاج: 552/3 لابن السبكي، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 1424هـ.

(4) شرح الكواكب المنير: 443.

(5) روضة الناظر: 93 لابن قدامة المقدسي، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ.

بالضرورة لأنها الأساس التي تقوم عليها الشريعة ويتكون منها النظام الشرعي العام ويمكن تمثيله بالمفسر والمحكم .

المطلب الثاني : الألفاظ ذات الصلة

ومن الألفاظ ذات الصلة بالتأويل هي :

1- التفسير: التفسير في اللغة، البيان، والتفسير كشف المراد من اللفظ المشكل⁽¹⁾ وقال عنه الجرجاني: (توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة)⁽²⁾ .

فالعلاقة ما بين التفسير والتأويل هو أن التفسير أعم من التأويل، فإن أكثر استعمالات التفسير في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمالات التأويل في المعاني والجمل⁽³⁾ .
والغالب في اصطلاح المفسرين للقرآن أن التفسير والتأويل بمعنى واحد⁽⁴⁾ .
ومن العلماء من رأى أن التفسير هو بيان المراد من الكلام على سبيل القطع .
أما التأويل ، فهو بيان المراد من الكلام على سبيل الظن⁽⁵⁾ .

2- البيان: البيان في اللغة، الإيضاح، وهو ما تبين به الشيء في الدلالة⁽⁶⁾ وغيرها يقول الجرجاني : هي عبارة عن إظهار المتكلم المراد للسامع⁽⁷⁾ .
فالعلاقة ما بين البيان والتأويل هو ما يذكر من كلام لا يفهم منه المعنى المراد لأول وهلة، وليبيان فهم المراد من ذلك الكلام بنوع خفاء بالنسبة إلى البعض .

(1) ينظر: لسان العرب :55/5 ، مادة(فسر)

(2) التعريفات للجرجاني :50.

(3) ينظر: شرح الكوكب المنير: 441 للفتوحى

(4) ينظر: مجموع الفتاوى :55/3 لابن تيمية .

(5) ينظر: شرح التلويح للفتازاني :125/1.

(6) ينظر: لسان العرب :29/3 ، مادة (بان)

(7) التعريفات :67.

المطلب الثاني : مجال التأويل

بعد أن ذكرنا شروط التأويل ننتقل لبيان مجال التأويل ، فمجال التأويل يكون في الظاهر والنص في الألفاظ الدالة على المعاني من حيث الوضوح، فالتأويل فيهما واسع ، وأما من حيث الخفاء فإن التأويل يكون محدوداً في المجلد الذي لم يفسر من الشارع تفسيراً شاملاً، وأما المجلد المفسر بدليل قاطع فلا مجال للتأويل فيه⁽¹⁾، خلافاً للخفي فليس فيه مجالاً للتأويل، فالخفاء في تطبيقه على بعض أفراده .

والمشكل المتمثل بالألفاظ المشتركة لا مجال فيه للتأويل أيضاً، فلفظه وضع لمعنيين فأكثر على سبيل الحقيقة لا المجاز ، وصرفه لأحد معانيه بالدليل لا يسمى تأويلاً بالمعنى الأصولي وإنما بالمعنى اللغوي يسمى تأويلاً ، فمعاني المشتركة كلها متساوية والترجيح في معانيها لا يعني صرف اللفظ عن معناه الحقيقي بل كلها من قبيل الحقيقة⁽²⁾ .

وقد ظهر التأويل ومجاله في أصول الدين ، والخلاف حاصل في تأويل صفات الله تعالى وعدم تأويلها على ثلاثة آراء ، فالذين فوضوا صفات المعاني وكيفية فقد نفوا ظاهر النص وأنها غير مرادٍ لمعناها، ولسنا بحاجة إلى ذكر الخلاف في ذلك إلا أننا نقول أن أكثر من توسع في ذلك الإمام الجويني والغزالي والرازي⁽³⁾ .

كما أن مجال التأويل ظهر في الفروع الفقهية ، ويظهر ذلك في صرف العام عن معناه الظاهر ، فهو تأويل مقبول إن كان بدليل صحيح، لأن العام يحتمل التخصيص، وتقيد المطلق وصرف اللفظ عن الوجوب إلى الندب أو الإباحة وصرف النهي عن التحريم إلى الكراهة وصرف الكلام عن الحقيقة إلى المجاز وكل ذلك لا يصح تأويله إلا بدليل صحيح⁽⁴⁾ .

ومن الأمثلة على ما ذكرنا هي :

مثال: قوله تعالى **چُرُّ كُ كِچ**⁽⁵⁾، فظاهر الآية أن لفظ الميتة عام يشمل كل ميتة، إلا أن هذا اللفظ صرف عن عمومته بنص شرعي وهو قوله (ﷺ): (أحلت لكم ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالحوت والجراد ، وأما الدمان ، فالكبد والطحال)⁽⁶⁾.

(1) ينظر : إرشاد الفحول :250 ، القطعي والظني :429 لمصطفى الخن .

(2) المصادر السابقة .

(3) ينظر: البحر المحيط :3/438، جمع الجوامع:1/53 ، مختصر المنتهى:2/169، شرح الكوكب المنير : 462/3.

(4) ينظر: جمع الجوامع:1/83، مختصر المنتهى لابن الحاجب :2/169، شرح الكوكب المنير : 462/3 .

(5) سورة البقرة :173.

(6) حديث الصحابي عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) ، أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأطعمة ، باب الكبد والطحال ، ح (3314) .

نذكر في هذا المطلب نماذج نبين فيها الخلاف الحاصل في المسائل الفقهية والتي تحتل التأويل تبعاً للدليل والحكم على ذلك التأويل بالبعد أو القرب على الخلاف بين الفقهاء

النموذج الأول: من حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): (وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة شاة)⁽¹⁾، فالحديث يشير إلى تركية عين الشاة إلا أن الحنفية جوزوا القيمة لأن الغرض من إيجاب الزكاة تحقيق مقصد الشارع وهو سد حاجة الفقير في عين الشاة أو قيمتها ، ودفع القيمة أيسر في سد حاجتهم من دفع العين وقالوا بالتخيير بينهما .

أما الشافعية ومن وافقهم ، فيرون وجوب دفع العين اعتباراً بالنص وهي الشاة ولا يجيزون دفع قيمتها أخذاً بظاهر الحديث وبها يعمل المكلف⁽²⁾ .

وقالوا عن تأويل الحنفية أنه تأويل بعيد لأنه يؤدي إلى بطلان الأصل ، فالشاة إن وجبت قيمتها لم تجب الشاة مع أنه تجب اتفاقاً فعاد هذا الاستنباط على النص بالإبطال وذلك غير جائز⁽³⁾ .

ورد بان الحنفية لم يبطلوا إخراج الشاة بل قالوا بالتخيير بين الشاة والقيمة ، وهذا يفيد العموم كقوله (ﷺ) " لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان"⁽⁴⁾ فهذا عام في كل من يشوش الفكر ولا يعود بالإبطال لذا يكره للقاضي ان يقضي حالة الجوع والغضب وغير ذلك مما يشوش الفكر . وأجيب عن ذلك : بأن الشارع لعله راعى أن يأخذ الفقير من جنس مال الغني، فيتشاركان في الجنس فتبطل القيمة ، فعاد بالبطلان من هذه الجهة .

وإن كان التقدير قيمة الشاة فيكون قولهم بإجزاء الشاة ليس بالنص بل بالقياس فيتترك المنصوص ظاهراً ، ويخرج ،ثم يدخل بالقياس، فهذا عائد بإبطال النص لا محالة ووجه كونه تأويل بعيد ، لأنه يلزم أن لا تجب الشاة كما ذكرنا، وكل فرع استنبط من أصل يبطل ببطلانه⁽⁵⁾ .

(1) حديث عمر (رضي الله عنه): أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى الليثي: كتاب الصدقة: باب ما جاء في صدقة البقر : ح(598) ،والبخاري بلفظ (.. وفي صدقة الغنم في سائمتها ..)، كتاب الزكاة: باب زكاة الغنم : ح (1362) .

(2) ينظر: الهداية مع فتح القدير: 507/1، والمهذب للشيرازي: 144/1، والمنهاج للنووي مع شرحه مغني المحتاج للخطيب الشربيني: 369/1 وما بعدها، ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت: 22/2، تيسير التحرير: 146/1، الأحكام للآمدي: 52/3، مختصر ابن الحاجب: 169/2، شرح الكوكب المنير : 465/2 .

(3) ينظر: مختصر المنتهى: 169/2، شرح الكوكب المنير : 465/3.

(4) حديث الصحابي عبد الرحمن بن ابي بكرة (رضي الله عنه)، أخرجه مسلم : باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، ح (1717) .

(5) ينظر : شرح الكوكب المنير : 465/3.

رأي الباحث : يعد تأويل الشافعية بعيداً ، وتأويل الحنفية هو الأقرب من حيث الدليل المنصوص ومعناه من مقصد الشارع

أما معناه فإن حكمة التشريع في الزكاة إيصال الرزق إلى الفقراء الذي وعدهم الله به، والرزق متعدد من طعام وشراب وكسوة وأمر من عنده وما له صنف واحد ، فكان ذلك إيذاناً بإعطاء القيمة ضرورة ، وحينئذ لم تبطل الشاة ، وإنما بطل تعيينها ، ومعنى ذلك البطلان عدم أجزاء غيرها ، وصارت محلاً للدفع قيمتها ، فالتعديل وسع المحل للحكم ولم يبطل المنصوص عليه ، وليس التعليل إلا لتوسعة المحل المراد إعطاء زكاته⁽¹⁾ .

وأما النص ، فيؤيد ما رجحناه من تأويل الحنفية بأنه تأويل قريب ، بما روي عن معاذ (رضي الله عنه) أنه قال لأهل اليمن : (انتوني بخميس أو لبيس آخذه منكم مكان الصدقة فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة)⁽²⁾ .

فدل الحديث الموقوف على جواز أخذ القيمة في الزكاة ولم يأخذ عين الواجب من الزكاة، واخذ الثياب بدلا عنها ، إذ كانت الثياب كثيرة في اليمن فيكون دفعها أسهل عليهم وحاجة الصحابة للثياب في المدينة يحقق مصلحة أوفر فذكر الشاة كان لتقدير المالية ، ولأنه أخف على أرباب المواشي ، وليس للشاة عينها⁽³⁾ .

النموذج الثاني : حديث فيروز الديلمي ، فقد أسلم على أختين ، وهما زوجتاه ، فقال (ﷺ) (إختر أيتها شئت)⁽⁴⁾ فالمعنى الظاهر المتبادر إلى الفهم أن النبي (ﷺ) أذن لفيروز أن يفارق أيتها شاء ويمسك الأخرى ، إلا أن الحنفية أولو الحديث فقالوا : إن معناه امسك الزوجة الأولى وفارق الأخرى إذا كان الزواج بها جرى على عقد واحد ودليل الحنفية بأن الحمل على القياس تأويل بعيد ، فإن النبي (ﷺ) لم يسأل فيروزاً عن كيفية زواجه بها ، وهل جرى في عقد واحد أو في عقدين ، فلو كان المراد من الحديث ما قاله الحنفية لما سأله هذا السؤال أو لبيّن له الحكم ابتداءً ، لأنه حديث عهد بأحكام الإسلام فينبغي تعريفه بها ، وحيث لم يحدث شيء من هذا التأويل ، فإن تأويل الأحناف يبدو ضعيفاً وبعيداً ومرجوحاً ، كما أن هناك مانع لفظاً في

(1) ينظر : فواتح الرحموت : 27/2، فتح القدير : 109/1 ، أصول الفقه : 131 محمد الخضري .

(2) الخميس : وهو ثوب طوله خمسة اذرع، (لبيس) وهو الثوب الملبوس، ينظر: فواتح الرحموت : 27/2. والحديث رواه البيهقي في سننه: من حديث معاذ(رضي الله عنه) موقوفاً، باب من أجاز أخذ القيم في الزكوات ، ح (7164)

(3) فواتح الرحموت : 23/2، أصول الفقه : 131 للخضري .

(4) حديث فيروز الديلمي (رضي الله عنه)، أخرجه الترمذي: كتاب النكاح عن رسول الله (ﷺ) ، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان ، ح(1130)، وقال عنه حديث حسن ، والدار قطني في سننه ، ح(106) بلفظ (فأمرني رسول الله (ﷺ) أن أطلق أحدهما).

قوله (ﷺ): " أيتها شئت " ، فإن تقدير نكاحها على الترتيب تعيين الأولى للاختيار ، ولفظ " أيتها شئت " ياباه (1) .

النموذج الثالث : قال رسول الله (ﷺ) " أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل (2) "

أول الحنفية الحديث بتأويلات عدة منها: أن المرأة لم تتوفر فيها الأهلية الكاملة بان تكون صغيرة مثلاً أو أنها أمة ومكاتبة إذ جاء في الهداية بشرح فتح القدير: (وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها عند أبي يوسف، وعند محمد ينعقد موقوفاً أي على إجازة الولي، ووجه الجواز : أنها تصرفت في خالص حقها وهي من أهله) (3) .

أما البالغة العاقلة فلها أن تتزوج بدون إذن وليها قياساً على صحة تصرفها في سائر حقوقها الخاصة (4)، وقد أنتقد رأي الحنفية باعتباره تأويلاً بعيداً من قبل الجمهور والنص لا يحتمله لأسباب :

1- رأيهم يتعارض مع العموم الصريح في النص لان صيغة (أي ، ما) في معرض الشرط والجزاء وهي من ابلغ صيغ العموم (5) عند القائلين به، وأكدته النص بالبطلان ثلاث مرات والعام بصيغة يؤخذ على العموم ما لم يقد دليل يخصه ولم يثبت هذا الدليل .

2- تصرف المرأة في نفسها لا يقاس على تصرفها في حقوقها المالية الخاصة لعدم وجود العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه (6) . وأما حملها على (الأمة) فيدراه قوله (ﷺ) : (فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها) (7) ومهر الأمة ليس لها بل لسيدها (8) .

وأما الحمل على (المكاتبة) ، فبعيد أيضاً من جهة أنها بالنسبة إلى جنس النساء نادرة واللفظ المذكور في النص من أقوى مراتب العموم وليس من الكلام العربي إطلاقه على النادر الشاذ كمن قال (أيما امرأة لقيتها اليوم فأعطاها درهما) قال : (إنما أردت به المكاتبة) (9) .

- (1) ينظر: الأحكام للآمدي :3/52 ، شرح الكوكب المنير :3/463، مختصر المنتهى : 3/148.
- (2) حديث عائشة (رضي الله عنها)، أخرجه الترمذي: ح(1102)، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، وقال عنه حديث حسن، والبيهقي ، ح(13567)، باب لا يرد النكاح بنقض مهر .
- (3) ينظر: بداية المبتدئ والهداية في شرح فتح القدير :3/256، فواتح الرحموت :2/31.
- (4) ينظر: الأحكام للآمدي :3/54، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت :2/30.
- (5) المصدر نفسه ، مختصر المنتهى :3/150.
- (6) ينظر : أصول الفقه في نسيجه الجديد : 2/452 للزلمي .
- (7) حديث علي (رضي الله عنه) موقوفاً : أخرجه البيهقي : ح(14007)، والحاكم في المستدرک ، ح (2746) ، والترمذي ، ح(1102)، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، وقال عنه حديث حسن.
- (8) ينظر: الأحكام للآمدي :3/55.
- (9) المصدر نفسه .

النموذج الرابع : قوله (ﷺ): (ليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه)⁽¹⁾ وقد ذكرنا هذا المثال في موضع مضى إلا أننا نختصر ذكر الخلاف فيه وبيان التأويل فبالخلاف بين الشافعي ومن وافقه من جهة واحمد ومن وافقه من جهة أخرى .

الرأي الأول : هو رأي الشافعي في حق الرجوع عن الهبة ،ومستنده ظاهر النص فان الكلب يعيد قيئه فلا مانع من ذلك ، والعائد في هبته يشبهه .

الرأي الثاني : وهو مذهب أحمد فمنع رجوع الواهب عن هبته⁽²⁾ ، فالقرينة متصلة مع النص في قوله : (ليس لنا مثل السوء) حملته على خلاف حكم الظاهر في منع رجوع الواهب عن هبته ، لذا فالقرينة حملته على تأويل قريب خلاف الظاهر وهو الرأي الراجح ، ورأي الشافعي يعد مرجوحاً .

(1) حديث ابن عباس (رضي الله عنه) ، أخرجه الترمذي ، باب ما جاء في الرجوع في الهبة، ح(1298)، ومسلم ، كتاب الهبات ، باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه، ح(1620)

(2) ينظر : مجموع الفتاوى : 258/32.

المطلب الثالث : أسباب الخلاف

بعد أن نظرنا نظرة تمحيص إلى النماذج الفقهية الفرعية تبين لنا أن أسباب الخلاف عدة، منها:

- 1- العمل بمقاصد الشريعة كما فعل الحنفية في دفع قيمة الشاة خلافاً للشافعية الذي تمسكوا بظاهر النص .
- 2- بقاء النص بعد تأويله ظنياً مما يعني بقاء دائرة الخلاف في المعاني التي يراد منها فهم النصوص .
- 3- عدم وجود معيار دقيق للتمييز بين ما هو قريب أو بعيد من التأويلات التي ذهب إليها كل فريقين مختلفين إن كان النص مما يحتمل .
- 4- التوسعة في نطاق مجال التطبيق في النص ورفع الحرج وتيسر طريقة الوفاء بالالتزامات دون أن يخل ذلك بالغرض المقصود من تشريع النص ، كما أن تغيير الأعراف والمصالح بين بلد وآخر قاد إلى الاختلاف الفقهي .
- 5- قد يقود الدليل لترجيح حكم مسألة على أخرى ،فما كان راجحاً عند مجتهد يسمى ظناً وما كان مرجوحاً يسمى وهماً وشكاً أو تخيلاً ، فالراجح على الخلاف يعد تأويلاً مقبولاً قريباً بالدليل الراجح، والمرجوح تأويلاً مردوداً بعيداً تبعاً للدليل من حيث القوة والضعف ،ويبقى الخلاف قائماً على أساس الترجيح .
- 6- إن التأويل يكون قريباً مقبولاً كلما وافق القواعد العامة، وقد يكون تأويلاً بعيداً عند مخالفتها.
- 7- إن دلالة بعض النصوص يعترتها الغموض في انطباقها على بعض أجزائها كقوله تعالى *چث ذ ذ ث چ*⁽¹⁾. فهل تسري الآية على النباش والطرار لأن ظاهر النص فيمن يأخذ مالا من حرز وأن دلالاته في بعض أفراده فيه شيء من الخفاء والغموض في النباش والطرار فهل ينطبق اسم السارق عليهما ،فنحيل القارئ ، إلى المصادر التي ذكرت الخلاف⁽²⁾ .

(1) سورة المائدة : الآية38.

(2) ينظر : فواتح الرحموت:2/24، كشف الأسرار :1/147للبلزدي ، أصول السرخسي: 1/167 ، التقرير والتحرير : 1/38، أحكام القرآن لأبن العربي:2/92، حاشية الرهاوي على شرح المنار :362، فتح القدير: 334/4 لابن الهمام .

والطرار: هو الذي يأخذ المال من صاحبه في غفلة منه بخفة اليد .

والنباش : هو سارق أكفان الموتى في القبور .

الخاتمة:

وتشتمل على أهم نتائج البحث وهي :

- 1- إن النصوص التي تحتمل التأويل تعتمد على دليل التأويل الذي يعد مرجحاً، وهذا الدليل قد يكون قويا فيقود إلى التأويل الصحيح الذي يعد مقبولا أولاً يعد مقبولا فيكون التأويل مردوداً ، والدليل نفسه كذلك قد يكون قويا عند بعض الفقهاء ومعتبراً وقد يكون ضعيفاً عند فقهاء آخرون وغير معتبر، مما يقود إلى الخلاف الفقهي في المسائل الفرعية .
- 2- لا بد للتأويل كي يكون صحيحاً أن تكون له شروط أو ضوابط يعتمد عليها الأصولي أو الفقيه للوصول إلى دقة الحكم الشرعي .
- 3- إن هناك جملة من الأسباب التي دعت للقول بان التأويل بعيد أو قريب ، منها :
 - * عدم وجود معيار دقيق للتمييز بين ما هو قريب أو بعيد من التأويلات .
 - * بقاء النص بعد تأويله ظنياً مما يعني بقاء دائرة الخلاف في المعاني التي يراد منها فهم النصوص .
 - * أن النصوص بعضها يعترئها الغموض في انطباقها على بعض أجزائها، كلفظ السارق فهل ينطبق هذا اللفظ على الطرّار والنباش ؟ وهذا على الخلاف بين الفقهاء كما هو معلوم لأنّ لفظ السارق يحتمل التأويل .
 - * العمل بمقاصد الشريعة كما فعل الحنفية في القول بجواز دفع القيمة في زكاة الشاه خلافاً للشافعية ومن وافقهم الذين تمسكوا بظاهر النص ومنعوا دفع القيمة ، وغير ذلك من الأسباب التي ذكرناها في بحثنا .

والحمد لله رب العالمين

المصادر

القرآن الكريم

1. الإبهاج في شرح المنهاج ،لابن السبكي عبد الوهاب بن علي(771هـ) ،تحقيق : أحمد جمال ونور الدين عبد الجبار ،الإمارات العربية المتحدة ، دبي ،ط1، 1424هـ .
2. أحكام القرآن لابن العربي محمد بن عبد الله ،تحقيق : رضى فرج الهمامي ، المكتبة العصرية، بيروت ،1430هـ .
3. الأحكام في أصول الأحكام ،لابن حزم الأندلسي ،دار الحديث ،القاهرة ،ط1،1419هـ.
4. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي،سيف الدين علي بن علي بن محمد ، ضبطه وكتب حواشيه الشيخ إبراهيم العجوز ، الكتب العلمية ، بيروت ،ط5، 1426هـ .
5. إرشاد الفحول للشوكاني ، محمد بن علي ت(1255هـ)، الكتب العلمية ، بيروت .
6. الأشباه والنظائر ، لابن نجيم،المكتبة العلمية ، بيروت ،1985م.
7. أصول السرخسي : السرخسي محمد بن احمد بن ابي سهل ،ت(490هـ) ، تحقيق : ابو الوفاء الأفغاني ، الكتب العلمية ، بيروت ، ط2، 1426هـ .
8. أصول الفقه ،للشيخ محمد الخضري ، تحقيق : خيرى سعيد ، المكتبة التوفيقية ، مصر.
9. أصول الفقه في نسجه الجديد ، مصطفى إبراهيم الزلمي ، شركة الخنساء، بغداد،2002م.
10. البحر المحيط للزركشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ،ط1، 1409هـ.
11. البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين الجويني ، ت(478هـ)، تعليق:صلاح عويضة ، بيروت/المكتبة العلمية ، ط1 ، 1418هـ
12. التعريفات ،للجرجاني،علي بن محمد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،ط1 ، 1424هـ.
13. التقرير والتحرير ،ابن أمير الحاج محمد بن محمد ، ت(879هـ)، بيروت ،المكتبة العلمية، ط2، 1427هـ .
14. تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه ،أمير باد شاه محمد أمين الحنفي ، ت(987هـ) ، بيروت ،العلمية ،1983م .
15. جمع الجوامع : عبد الوهاب بن علي السبكي ، ت(771هـ) بيروت ،المكتبة العلمية ، ، ط2، 1427م .
16. حاشية البناني على جمع الجوامع: البناني المغربي عبد الرحمن بن جاد الله ، ت(1198هـ)، الكتب العلمية ، بيروت ،1427هـ،ط2.
17. حاشية الرهاوي على شرح المنار ،الرهاوي ابو زكريا يحيى ،ت(820هـ) على شرح ابن مالك على المنار النسفي ،المطبعة العثمانية ،1315هـ .
18. الحاصل من المحصول للأرموي الهندي محمد بن الحسين ت(653هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمود ، منشورات جامعة قان يونس ، بنغاري ،1994م .
19. روضة الناظر وجنة المناظر ،لابن قدامة المقدسي ،ت(620هـ)،تعليق : عبد الله محمود، المكتبة العلمية ، بيروت ، ط1، 1428هـ .

20. سنن الترمذي، محمد بن عيسى، ت (279هـ) ، تحقيق : احمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
21. سنن ابن ماجة ، محمد بن يزيد القزويني ، ت(275هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
22. سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي ، ت(458هـ) ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، 1424هـ .
23. سنن الدار قطني ، علي بن عمر الدار قطني البغدادي ، ت(385هـ) ، دار المعرفة ، بيروت، 1366هـ ، تحقيق : عبد الله هاشم يماني .
24. شرح البدخشي (مفاهيم العقول) ومعه شرح الاسنوي، للبدخشي محمد بن الحسن ، ت(922هـ)، ط1، بيروت ،المكتبة العلمية ،1984م .
25. شرح التلويح للفتازاني ،مسعود بن عمر الشافعي ت(792هـ) بيروت ، المكتبة العلمية.
26. شرح الكوكب المنير (مختصر التحرير)، الفتوح محمد بن احمد ت(972هـ)، تحقيق:محمد الزحيلي ونزيه حماد ، السعودية ، العكيان ، 1997م .
27. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، للقرافي احمد بن ادريس ت(684هـ) ، تقديم وتعليق : أحمد فريد الزيدي، الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1428هـ.
28. شرح مختصر المنتهى الأصولي ،ابن الحاجب المالكي ت(646هـ) تحقيق : محمد حسن محمد ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ط1، 1424هـ .
29. صحيح ابن حبان ،محمد بن حبان التميمي البستي ، ت(354هـ)، تحقيق: شعيب الارناؤوط، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1414هـ .
30. صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل ، ت(256هـ) ، تحقيق : مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ط3، 1407هـ .
31. صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، ت(261هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
32. غمز عيون البصائر ،الحموي احمد مكي الحنفي أبو العباس ت(1098هـ)، بيروت،العلمية،1985م .
33. فتح القدير ، لابن الهمام محمد عبد الواحد ، ت(681هـ) ، ط1، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،مصر ، 1970م .
34. فواتح الرحموت ،اللكنوي محمد بن نظام الدين ت (1225هـ) ،الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1423هـ .
35. القطعي والظني في الثبوت والدلالة عند الأصوليين، محمد معاذ مصطفى الخن ، دار الكلم الطيب ط، دمشق، 1428هـ ، ط1 .
36. قواطع الأدلة في الأصول: للسمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار ت(489هـ)،تحقيق : محمد حسن الشافعي،الكتب العلمية ، بيروت ، 1418هـ .

37. كشف الإسرار، للنسفي على شرح المنار، كلاهما له ت(710هـ)، المطبعة الأميرية الكبرى
بيبلاق، مصر، ط1، 1316هـ .
38. لسان العرب لابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، ت(711هـ)، بيروت، 1388هـ.
39. مجموع الفتاوى، لابن تيمية أحمد عبد الحلیم ت(728هـ)، جمع: عبد الرحمن بن
قاسم، السعودية، الرياض، 1398هـ .
40. المحصول في علم الأصول، الرازي محمد بن عمر بن الحسين ت(606هـ)، تعليق: محمد
عبد القادر، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ .
41. المختصر في أصول الفقه، ابن اللحام علي بن محمد، مطبوعات جامعة أم القرى تحقيق:
أحمد مظهر بغا، 1400هـ .
42. المستدرک على الصحيحین، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، ت(405هـ)، تحقيق:
مصطفى عبد القادر عطا، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ .
43. المستصفي من علم الأصول، للغزالي محمد بن محمد، تصحيح: محمد يوسف نجم، دار
صادر، بيروت، ط1، 1995م .
44. مسلم الثبوت، للقاضي محب الدين بن عبد الشكور، ت(1119هـ)، ضبط وتصحيح: عبد
الله محمود، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423هـ .
45. منهاج الطالبين، للنووي، مطبعة البابي الحلبي، 1377هـ .
46. المهذب للشيرازي، البابي الحلبي، مصر، ط2، 1379هـ .
47. الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي، ت(790هـ)، تعليق وشرح عبد الله
الدرّاز، المكتبة التوفيقية، القاهرة. مصر .
48. الموطأ: للإمام مالك بن انس، برواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، المكتبة العصرية،
بيروت، ط1، 1428هـ .
49. نهاية الوصول في دراسة الأصول، صفى الدين الهندي الارموي الشافعي، ت(957هـ)
تحقيق: صالح اليوسف، وسعيد السويح، ط2، السعودية، مكتبة نزار الباز، 1999م.
50. الهداية شرح بداية المبتدىء، المرغيناني علي بن أبي بكر بن عبد الجليل ت(593هـ)
البابي الحلبي، مصر .